

شهدت الواقع الإقتصادية في العقود الأخيرة تطويراً جلياً في بيئه الأعمال، فالمؤسسات التي كانت تقتصر أهدافها على تعظيم الأرباح المادية والسعى إلى ضمان البقاء بقوة في السوق والتوسيع فيه، أصبحت اليوم تواجه العديد من التحديات نتيجة تصاعد الضغوطات خاصة مع تفاقم الأزمات الإقتصادية والمالية زيادة على الكوارث الأخلاقية والبيئية التي تسببت بها مما دفع بها إلى إعادة صياغة ثقافتها التنظيمية من خلال معالجة إختلال التوازن بين الإهتمام المحيض بعوائدها المالية وواجباتها إتجاه مختلف أصحاب المصلحة وعلى رأسها "المجتمع". فأضحت بذلك موضوع الأداء الاجتماعي والبيئي يشغل المؤسسات مهماً إختلفت أنشطتها وتعددت أهدافها الإقتصادية نتيجة إدراكها للأهمية البالغة التي يكتسيها هذا الموضوع، إعتماداً على اعتبارات أخلاقية وإنجذابية وبيئية. دفعها إلى تبني إستراتيجيات ونظم فعالة لتحسين فعالية وفاء ممارستها المسئولة إجتماعياً، وتعزز من مكانتها في المجتمع بمساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة. إن هذه القضايا أصبحت من صميم اهتمام المؤسسات العالمية التي تسعى إلى تحسين قدرتها التنافسية.